

جامع الترمذي المنزلة والتفرد

أ. د. محمود مصري

الملخص

اكتسب الجامع أو (السنن) للإمام الترمذي رحمه الله شهرة واسعة، وسرى صدى ذكره في الآفاق منذ تصنيفه في القرن الثالث، ولا زالت تتوالى القرون فتزيده انتشاراً، ولا تنقص من اعتماده، والصدور عن أحكامه.

غير أنه لا تقتصر فائدة الكتاب على الحكم على جميع أحاديثه التي ساقها المصنّف في الأبواب، فهذه وإن كانت فائدة جليّة تميّز بها عن كتب السنن الأخرى، لكنّ ثمّ مزايا أخرى منهجيّة تضعه من هذه الجهة في مصفّ أعظم كتابين من كتب السنّة: جامع الإمام البخاري وجامع الإمام مسلم. وهذا البحث سوف يدرس هذه المزايا التي أوجبت تلك المنزلة، وترتّب عليها مقام التفرد، وأولها شرطه المصرّح به أنّ جميع أحاديث الكتاب قد عمل بها العلماء أو بعضهم، وليس آخرها التكامل المعرفي بين علوم الحديث والفقه.

الكلمات المفتاحيّة: الإمام الترمذي، سنن الترمذي، جامع الترمذي، الحديث الحسن، التكامل المعرفي.

Câmi'ü't-Tirmizî: Konumu ve Ayrıcalığı

Prof. Dr. Maḥmūd Maşrî

Özet

İmam Tirmizî'nin (rh.a) el-Câmi''i ya da es-Sünen'i geniş bir şöhret kazanmış, hicrî III. yüzyılda tasnif edilmesinden bu yana ünü her yere yayılmıştır. Asırlar gelip geçtikçe onun ünü yayılmaya devam etmiş, güvenilirliğinden ve hükümlerinin kıymetinden bir şey azaltmamıştır.

Ancak kitabın faydası, müellifin bablar içerisinde zikrettiği tüm hadislere vermiş olduğu hükümlerle sınırlı değildir. Bu, onu diğer Sünen'lerden ayıran büyük bir fayda olsa da, onun metodolojik başka özellikleri de vardır. Öyle ki bu özellikler onu bu bakış açısından hadis kitaplarının en büyük iki kitabı olan Sahîh-i Buhârî ve Sahîh-i Müslim ile aynı statüye koymaktadır. Bu araştırma, bu konumu gerektiren bu özellikleri ve bunlardan dolayı kazandığı ayrıcalığı inceleyecektir. Bunlardan ilki, kitabın tüm hadislerinin ya da bazılarının âlimler tarafından amel edilmesidir. Sonuncusu ise hadis ve fıkıh ilimleri arasında bilgi açısından gerçekleşen bütünleşmedir.

Anahtar kelimeler: İmam Tirmizî, Sünen-i Tirmizî, Cami'ü't-Tirmizî, Hasen Hadis, Bilişsel Bütünleşme.

Jāmi' al-Tirmidhī

Significance and Particularity

Prof. Dr. Maḥmūd Maşrî

Abstract

The Jāmi' or Sunan of the Imām al-Tirmidhī achieved a great popularity that reached all Muslim lands since the time of its collection. Over the course of centuries, the book became more popular and canonical, and the critical judgments of the author became a source upon which Muslims relied. However, the book's significance is not only confined to these critical judgments of the author, there is a number of distinct methodological features that place the book at the rank of the most authenticated books of the Sunna: the two Şaḥīḥs of al-Bukhārī and Muslim. This paper attempts to examine these features that makes the book outstanding. The most two significant features are 1- what Tirmidhī's mentioned in his introduction to the book that all hadiths of the book are acted upon by the majority or some of the scholars, and 2- the disciplinary integration between the sciences of hadith and fiqh.

Keywords: al-imām al-Tirmidhī, Sunan of Tirmidhī, Jāmi' of Tirmidhī, ḥadīth ḥasan, disciplinary integration.

مقدمة

مما لا شك فيه أن الحديث عن الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي يطيب في مدينة تَزْمَدُ المباركة التي نشأ فيها هذا العالم الجليل الذي كان من أعيان علماء القرن الثالث للهجرة، عصر السنَّة الذهبية، وتوفي في قرية من قرأها اسمها بوع سنة تسع وسبعين ومئتين. كان يُضرب فيه المثل في الحفظ، وذكر ابن رُشيد أن كتابه "يتضمَّن الحديث مصنَّفًا على الأبواب، وهو علم برأسه، والفقهاء، وهو علم ثانٍ، وعلل الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب، وهو علم ثالث، والأسماء والكنى، وهو علم رابع، والتعديل وهو علم خامس، ومن أدرك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن لم يدركه، وهو علم سادس، وتعديد من روى ذلك وهو علم سابع." ويقول: "هذه العلوم المجملة، وأما التفصيلية فمتعدِّدة، وبالجملة فمفنعته كثيرة وفوائده غزيرة".

سوف نتناول في هذا البحث منزلة كتاب الجامع للإمام الترمذي من خلال المزايا الخاصَّة التي تفرَّد بها، والتي سوف نبحثها في أربعة محاور:

الأول: نشر اصطلاح (الحسن) مفردًا ومركبًا وأثره في التكامل المعرفي بين علوم الحديث والفقهاء.

والثاني: الأصحَّة وتقديم الترمذي على أبي داود.

والثالث: المنهجية والالتزام.

والرابع: شمولية الأبواب والانفراد بالألقاب.

١: نشر اصطلاح (الحسن) مفردًا ومركبًا وأثره في التكامل المعرفي بين علوم الحديث والفقه

إذا كان الاقتصار على الصحيح في أعلى مراتبه ميزةً لكتابي البخاري ومسلم، اقتضتها الحاجة الملحة إلى ذلك في بداية عصر التدوين، فإن توسيع دائرة الصحيح من جهةٍ ورسم الحدود الفاصلة بينه وبين الضعيف من جهةٍ أخرى؛ من خلال إبراز مصطلح الحسن مفردًا ومركبًا؛ كان ذلك ميزةً أساسيةً لكتاب الترمذي تفرد بها، وكانت أساسًا بني عليه جمعه لمزايا الصحيحين في كتابه العظيم.

إن نموذج جامع الترمذي عبّر عن التكامل المعرفي بين العلوم من خلال توسيع دائرة الأحاديث الصالحة للاحتجاج من جهة؛ مما يخدم عمل الفقيه انطلاقًا من عمل المحدث، وفتح الباب مشرعًا أمام التفصيل بعد الإجمال من جهةٍ أخرى. والدقة في النقد الحديثي تنطلق من ضبط التفاصيل، وليس من الجمود على الإجمال الذي يزيد نسبة الخطأ في الحكم على الحديث بحشره في إحدى مرتبتين: صحيح أو ضعيف، وهذا ما فهمه المتأخرون من عمل الترمذي وبنوا عليه، فكانت الدقة في التقسيم الخماسي لمراتب الصحة الذي انطلق من تنظير ابن الصلاح واستقر مع الحافظ ابن حجر، ليعبر عن التفصيل في فهم المتأخرين لمنهج الإمام الترمذي.

وهكذا فقد انطلق عمل المتأخرين من المحدثين والفقهاء من خلال نشر مرتبة الحديث الحسن وإشهارها على يد الإمام الترمذي؛ ليتجلى هذا في مظاهر تصنيفية عظيمة فقهية وحديثية، على رأسها أحاديث الأحكام، التي يكون فيها (الحسن) المعتمد والأساس في الفروع الفقهية، وليس الصحيح.

ولعل الأزمة المعاصرة في التعامل مع الأحاديث تنطلق من تضيق الواسع لدى كثير من المعاصرين واعتماد المنهج الاختزالي؛ بحجة العودة إلى التبسيط الذي كان عليه السلف مع انطلاقة خدمة علوم الحديث، متجاهلين تطوّر هذا العلم باتجاه التكامل المعرفي بين الحديث والفقه والأصول.

وإن الحاجة الكبيرة اليوم إلى التوسع في الأحكام الإسلامية لتواكب التوسع

المدنيّ على مستوى الاجتماع والسياسة والاقتصاد، ولترفد المجتمع الإنسانيّ بما يضمن سعادته ويحصّن قيمه؛ توجب علينا أن نسلك سبيل علمائنا المتأخّرين ونبني على ما وصلوا إليه كما فعلوا هم مع متقدّميهم؛ لتستمر مسيرة أهل السنّة والجماعة في خدمة العلم والدين، ولا نقع في الانقطاع الحضاري الذي تُريد فته شاذة منحرفة أن تجرّ إليه المسلمين.

إنّ هذه الميزة لكتاب الإمام الترمذيّ -التي تفرّد بها عن الكتب السنّة- والتي نلخصها بنشر مصطلح (الحسن) مفردًا ومركّبًا في عالم الحكم على الحديث، وما نتج عنه من تأثير عميق في الصناعتين الفقهيّة والحديثيّة ظهر في نتاج المتأخّرين، كل ذلك يجعل للكتاب مكانةً خاصّة لا ينافسها فيها واحدٌ من الكتب السنّة من هذا الاعتبار.

٢: الأصحّيّة وتقديم الترمذيّ على أبي داود

إنّ تقديم البخاري على مسلم في الأصحّيّة من جهة العموم، وتقديم مسلم على الترمذيّ وأبي داود؛ يستند بشكل أساسي إلى نسبة الأحاديث الصحيحة التي رُوّتها من الطبقة الأولى عندهم، فهي عند البخاري تفوق الجميع، ومن ثمّ فإنّ رجال البخاري المنتقدين وأحاديث البخاري المنتقده هي الأقلّ عددًا على الإطلاق، وقد ذكر الحازمي أنّ البخاري يخرج من أحاديث الطبقة الثانية الذين خفّ ضبطهم عن الأولى، والتحقيق أنّ هذه الأحاديث وإن كانت حسنة لذاتها على ما استقرّ عليه الاصطلاح إلاّ أنّها صحيحة لغيرها؛ لاقتراها بالشواهد والمتابعات الصحيحة التي تكون أصلًا في الباب.

ولا خلاف في أنّ مسلمًا يتلو البخاريّ منزلةً من هذا التقدير المتعلّق بالأصحّيّة، فهو يتوسّع في التخريج من رجال الطبقة الثانية، بخلاف البخاريّ؛ بل ربّما ينزل قليلاً إلى الثالثة، أمّا الترمذيّ فهو يُكثر من التخريج من حديث الطبقة الثالثة؛ بل يروي من أحاديث مشاهير الطبقة الرابعة أيضًا، كما ذكر الحازمي^١.

١ شروط الأئمة الخمسة، ٤٧.

وقد ذكر الإمام الحازمي أن شرط الترمذي أقوى من شرط أبي داود، إلا أنه جعله بعده في الرتبة؛ لاشتماله على حديث الطبقة الرابعة، وذكر الذهبي أن سبب تأخير رتبة الترمذي إخراجُه لحديثٍ من أتهم بالكذب كالمصلوب والكلبي. وقد بين شيخنا نور الدين أن هذا الذي اعتذر به الحازمي والذهبي موجودٌ في كتاب أبي داود، الذي هو -فوق ذلك- سكت عن أحاديثٍ متهمين بالكذب خرَّج أحاديثهم ولم يَنْبِهْ عليها، كما ذكر ابن رجب. فإذا تساوى الكتابان في هذا بقي امتيازُ الترمذي بما ذكره الحازمي من أبلغية شرطه، ومن تقدُّمه على كتاب أبي داود؛ لأنه يَنْبِهْ على هؤلاء الضعفاء، ولا يسكت عنهم، ويُضيف شيخنا أن الترمذي يروي عنهم ما رواه غيرهم ممن فوقهم من الرجال.^١

ووجه آخر ذكره في تقديم الترمذي على أبي داود هو أن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مَطْلُوعاً من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبيِّن ضعفه وينبِّه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صحَّ عند الجماعة.^٢

٣: المنهجية والالتزام

إن ملامح المنهجية التي نزع أنها كانت متفرّدة لدى الإمام الترمذي يُمكن أن نُجملها في نقاط ثلاث، نبيِّن فيها عناصر التميّز من جهتي: الإحكام في النظر والالتزام في التطبيق، وهذه النقاط: منهجية العرض، ومنهجية النقد، ومنهجية التعميد.

منهجية العرض: وهي تظهر في كلا الصناعتين الفقهيّة والحديثيّة في الكتاب. يقول الترمذي: "وإنما حملنا على ما بيّنا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعَلَل الحديث؛ لأننا سألنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس، لأننا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يُسبقوا إليه".

فهو يبيِّن موضوع الكتاب أنه يتّصل بالفقه والحديث، وأنه مدركٌ بأنه يصنّف بطريقة لم يُسبق إليها، وهذه الطريقة التي عرض فيها أحاديث جامعته جمعت بين

١ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته والصحيحين، ٨٧.

٢ المرجع السابق، ٧٨.

طريقتي البخاريّ ومسلم في صحيحيهما، مع الخصوصية التي تفرد بها في هذا الجمع. إن بناء الترمذيّ كتابه على الأبواب الفقهية هو اتباع لما فعله شيخه البخاريّ، غير أن تراجمه سهلة المنال تُطابق مضمون أحاديث الباب، بخلاف تراجم البخاريّ التي يغلب عليها الاستنباط والتعمق والتفنن، وهي التي ضمّنها فقّهه، بينما جعل الترمذيّ الفقه من جملة مضمون الباب، فكان يبيّن عمل الأئمة من خلال الإجماع أو بيان الاختلاف المذهبيّ، وكان يرحّج بين الأقوال؛ ولذلك عدّوه مجتهداً مرجحاً على طريقة المحدثين، وليس مجتهداً مطلقاً كالبخاريّ، الذي قلّمَا يذكر الخلاف.

أمّا بشأن الصناعة الحديثيّة فقد جمع الترمذيّ طرق أحاديث الباب في مكان واحد، كما هو منهج الإمام مسلم، لكنّه أتبع سبيل الاختصار، فربّما اكتفى بالحديث الواحد في الباب، لكنّه يستوفي الطُرق بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان.

منهجية النقد: حكّم الترمذيّ على كلّ أحاديث كتابه صراحةً، وهي ميزة لا نجدها في غيره من المصنّفات التي احتوت الصحيح وغيره، لا سيّما أنّ تنوع الأحكام كان واسع الطيف بسبب التوسّع في شرط الكتاب، وهذا يُعطي الكتاب ميزة من جهة صلاحيّته العالية للتطبيقات في علم مصطلح الحديث وعلم العلل. ونشير هنا إلى بعض القضايا النقدية المتّصلة بحكمه على الحديث:

القضية الأولى: عندما خرج مسلم -رحمه الله- إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن واره جفاهُ وعاتبه على كتابه، فاعتذر مسلمٌ إليه قائلاً: إنّما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إنّ ما لم أخرجّه من الحديث في هذا الكتاب ضعيفٌ، ولكّني إنّما خرجت هذا من الصحيح؛ ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عنّي ولا يرتاب في صحّته.. فقبل عذره وحده^١.

وهذا إنّما يدلُّ على تخوّفهم من حصر الحديث الصحيح، والإمام الترمذيّ الذي هو تلميذ الشيخين كان يُدرك ذلك تمام الإدراك، فصحّح من الأحاديث خارج دائرة الصحيحين ممّا دلَّ عليه حكمه على بعضها بقوله: صحيح، وعلى أخرى

١ شروط الأئمة الخمسة، ١٨٨، ١٨٩.

بقوله: حسن صحيح؛ ليدلّ على خروج الصحيح عن حدّ الغرابة، ولا يخفى ما في ذلك من فائدة في التقوية؛ تظهر في الترجيح عند التعارض.

القضية الثانية: إن توسّع الترمذي في ذكر أنواع الحديث، وانفراده بأنواع ليست بالصحیحين، جعله أكثر فائدة؛ وهذا بسبب سعة شرطه، وقد ترتّب على ذلك أيضاً التوسّع في المصطلحات الدالّة على القبول والردّ، وتوليد مصطلحات جديدة.

القضية الثالثة: أن الترمذي التزم في كتابه بشرطه في الحسن عند وصف الأحاديث بهذا اللقب منفرداً. وهو الذي حدّده بقوله: وما أردنا في هذا الكتاب "حديث حسن" فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن".^١

فمن خلال استقراء الأحاديث التي حكم عليها بالحسن سوف نجد أنها من قبيل الحسن لغيره الذي كان أصله ضعيفاً ضعفاً يسيراً.

وقوله عندنا يدلّ على ظهور هذا المصطلح قبله، وكان ابنُ المديني قد قسّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، وابنُ المديني هو من طبقة شيوخ شيوخه، فالترمذي قد أخذ عن البخاريّ ومسلم ويعقوب بن أبي شيبة. وهكذا فقد أخذ الترمذي علوم من سبقه، وأضاف إلى ذلك جهوداً منهجية في نقد الحديث.

وكذلك فإنّ نتائج الاستقراء تُشير إلى أنّه التزم بشرطه في الرواية عن الطبقة الرابعة وما فوق، وقد أشار العلماء إلى عددٍ محدود من الواهيات في كتابه.

وأما عن الأحكام التفصيلية فإنّ مخالفة بعض العلماء له في الحكم على بعض الأحاديث، ترجع إلى اختلاف نُسَخ الجامع أحياناً، أو إلى الغفلة عن اصطلاح الترمذي أو اختلاف الاجتهاد في رتبة الراوي، ولذلك فإنّ الاحتجاج بحكم الترمذي على الأحاديث موضع اتفاق بين العلماء.^٢

١ العلل، ٢ / ٣٤٠.

٢ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحیحين، ٣٧٣.

الفضيَّة الرابعة: كما اشتهر كتاب الترمذيِّ بأنَّه أصلٌ في معرفة الحَسَن، اشتهر باستعمال المصطلحات المرَّكبة في الحكم على الحديث، فالحديثُ الصحيح إذا تفرَّد به الراوي وصفه "صحيح غريب"، والصحيح لو تعدَّدت أسانيده وصفه "حسن صحيح"، وإن كان في بعض طُرُقه غرابةً، أو كان غريباً متناً وسنداً وتردَّد فيه وصفه "حسن صحيح غريب".

منهجية التقعيد: إنَّ تذييل الجامع بكتاب «العلل» الذي يُتعدُّ للأصول التي التزم بها الترمذيُّ في كتابه يُضفي بُعْداً جديداً في المنهجية المتألِّقة لصاحب الكتاب.

ومن هذه المنهجية التقعيدية بيانه بأنَّ جميع أحاديث الكتاب قد عمل بها العلماء أو بعضهم، خلا حديثين، وهذا ما يُمكن أن نصفه بأنَّه شرطُ الكتاب المصرَّح به، لكنَّه موسَّع كما هو واضح. قال نور الدين: ولكنَّ الترمذيَّ لا ينزل إلى الواهي أو الموضوع؛ لأنَّ الأئمَّة لا يحتجُّون بالواهي ولا بالموضوع، وقد دلَّ الاستقراء على أنَّ شرطه هو: أن يخرج أحاديث الطبقة الرابعة من الرواة فَمَنْ فوقهم، ورجال الطبقة الرابعة: قومٌ لم تكثُر ممارستهم لحديث شيوخهم، ولم يَسلموا من غوائل الجرح.^١

كما بيَّن الترمذيُّ في «العلل» مصادره من جهة الفقه فذكر أسانيده بالمذاهب الفقهية، ومن جهة الحديث فذكر شيوخه وكتب تاريخ الرجال التي اعتمد عليها، كذلك بيَّن أقسام الرواة، وأصول الجرح والتعديل، وقواعد التحمُّل والأداء، وفسَّر بعض اصطلاحات الجامع.

٤: شمولية الأبواب والانفراد بالألقاب

لا بدَّ من التنويه بمزية في كتاب الترمذي نجعلها ختام المزايا لقيمتها العالية، وهي تنوع الأحاديث التي جمعها تنوعاً كبيراً، تبعه تنوع في أبواب الكتاب، فعلى الرُّغم من اعتناؤه الخاصِّ بأحاديث الأحكام وتسميته السنن لأجل ذلك؛ فإنَّه احتوى على أبواب في العقائد، مثل: القدر والقيامة والجنَّة وجهنم والإيمان والقرآن والرؤية، والعبادات، مثل: الزهد وثواب القرآن والدعوات، والأخلاق والوعظ، مثل:

١ الإمام الترمذيُّ والموازنة بين جامعهِ والصحيحين، ٧٨.

الاستئذان والأدب، وكما احتوى على أبواب في الفتن، والمناقب، والتفسير، ووجود أبواب الدين الثمانية فيه كان سبب إطلاق الجامع عليه.

وهو يُضاهي كتب الجوامع في هذا التنوع، ويتفوق عليها في التفسير والمناقب والرقاق (الزهد). وهذا يُعطيه أهمية بالغة ومكانة خاصة من جهة الانتفاع به.

خاتمة

إنَّ العَقْلِيَّةَ الموسوعيَّةَ والنقدِيَّةَ المتفتِّحةَ للإمام الترمذِيّ تفرَّغت في كتابه الجامع؛ فأثمرت ما تحدَّثنا عنه من المزايا التي اختصَّ بها الكتاب على مستوى الصناعتين الحديثية والفقهية، وقد تجلَّى تفصيل ذلك في المصطلح والأصحية والمنهج والشمولية.

ومن هنا فقد كُتِبَ القبول للجامع بين علماء عصره قبل أن يذيع صيته في الآفاق، يقول الترمذِيّ: "صنَّفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فإنَّما في بيته نبيُّ يتكلَّم".^١

ولعلَّ جمعَ الترمذِيّ لمزايا البخاريِّ ومسلم مع خصوصيةٍ أضافها لهذا الجمع، ومزايا تفرَّد بها توجت جهوده في خدمة الحديث والفقه؛ لعلَّ ذلك هو الحيشة التي جعلت بعض العلماء يقدِّم كتاب الترمذِيّ، فقد نقل عن عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة: "كتابُه عندي أنفع من كتاب البخاريِّ ومسلم؛ لأنَّ كتاب البخاريِّ ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلاَّ المتبحرُ العالم، وكتابُ أبي عيسى يصل إلى فائدته كلُّ أحدٍ من الناس".^٢

وانطلاقاً من هذا القول فإنَّ الباحث يرى أنَّ ترتيب قراءة الكتب الستة إذا كانت في سياق التكوين العلمي لطلاب العلم يجب أن تبدأ بالموطَّأ برواية محمَّد بن الحسن الشيباني، ثمَّ يتلوه جامع الترمذِيّ، بخلاف ما لو كانت قراءةً سرديَّةً للإجازة؛ فتكون البداية بالبخاريِّ ومسلم كما جرت العادة.

١ جامع الأصول، ١ / ١١٤.

٢ شروط الأئمة الستة، ١٦.

المصادر والمراجع

- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، لنور الدين عتر، دار البصائر، القاهرة، ٤١٠٢م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول لأبي السعادات ابن الأثير الجزري، ت عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، ط ١، ٩٦٩١-٢٧٩١م.
- شروط الأئمة الخمسة، لمحمد بن موسى الحازمي، القدسي، دمشق، ٤٦٣١هـ.
- شروط الأئمة الستة، لمحمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤٨٩١م.
- العلل الصغير، لمحمد بن عيسى الترمذي، ت أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.